مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/9

التحالفات المسيحية العراقية بين التمثيل الفعلي والاحتواء السياسي دراسة في فلسفة تحليل الأداء السياسي

د. صابرين ستار جبار

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

التحالفات المسيحية العراقية بين التمثيل الفعلي والاحتواء السياسي
دراسة في فلسفة تحليل الأداء السياسي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون

د. صابرين ستار جبار

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

تمثل قضية الأقليات في العراق أحد أكثر ملفات السياسة تعقيداً، لتداخل أزمات الهوية والإرث التاريخي والتحولات الجيوسياسية مع إشكالات البناء الدستوري وموازين القوى. وفي هذا السياق، يحتل المكون المسيحي، بطوائفه الكلدانية والآشورية والسريانية والأرمنية، موقعاً خاصاً بوصفه من أقدم المكونات الحضارية في بلاد ما بين النهرين، وشريكاً أصيلاً في تشكيل الوعي الوطني والثقافي العراقي.

بعد عام 2003، أعاد النظام السياسي العراقي ترتيب علاقات السلطة على أساس المحاصصة الطائفية والمكوناتية ضمن صيغة «الديمقراطية التوافقية»، ما وضع حقوق الأقليات أمام مأزق سياسي وفلسفي حاد.

فعلى الرغم من إقرار الدستور والتشريعات الانتخابية ضمانات لحماية المكونات، وفي مقدمتها مقاعد الكوتا، كشف التطبيق العملي تنازعاً على مضمون التمثيل: هل يعبر المقعد النيابي والمنصب الحكومي عن إرادة المكون وحقه في الاعتراف السياسي، أم يتحولان إلى أداتين للاحتواء والتجيير بيد الكتل الكبرى العابرة للمكونات، مستفيدة من النفوذ المالي والتنظيمي؟

تنطلق الدراسة من السؤال الآتي: كيف تحولت التوافقية السياسية في العراق بعد عام 2003، التي قُدّمت بوصفها إطاراً لإنصاف الأقليات، إلى بيئة للصراع على التمثيل المسيحي بين استحقاق مستقل واحتواء تمارسه قوى من خارج المكون؟ وتفترض الدراسة أن الأزمة لا تُختزل في التنافس الحزبي الداخلي، بل ترتبط بثغرات في الهندسة الانتخابية، ولا سيما اعتماد دائرة وطنية واحدة للكوتا وغياب سجل بايومتري خاص. وقد أتاحت هذه الثغرات للقوى النافذة توجيه أصوات جمهورها نحو مرشحين يرتبط انتماؤهم بالمركز السياسي الداعم أكثر من ارتباطه بالمكون، بما أفرغ التمثيل الدستوري من مضمونه، وعمّق

الاغتراب السياسي والنزيف الديموغرافي.

المقاربة الفلسفية والنظرية لسياسات الاعتراف والتمثيل السياسي للأقليات

تُعد هوية الأقليات وتمثيلها من أكثر قضايا الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع السياسي تعقيداً. ففي المجتمعات التعددية التي عانت مظالم تاريخية أو تحولات بنيوية، كما في العراق بعد عام 2003، لا تُختزل السياسة في الاقتراع وحكم الأغلبية، بل تمتد إلى أسئلة الشرعية والاعتراف والإرادة التمثيلية.

ويحدد هذا المحور الفرق بين مفهومين حاكمين في تمثيل الأقليات، ولا سيما المسيحيين العراقيين: «الاستحقاق التمثيلي الإرادي»، بوصفه تعبيراً عن الاعتراف العادل والكرامة السياسية؛ و»الاستيلاء والتجيير السياسي»، بوصفه نتيجة للهيمنة العددية والتوافقية الشكلية.

ينطلق تشارلز تايلور في كتابه «سياسات الاعتراف» من أن هوية الفرد والجماعة لا تتشكل في عزلة، بل عبر الحوار والتفاعل، وأحياناً الصراع، مع الآخرين الذين يمتلكون سلطة التقييم والاعتراف.

ويرى تايلور أن عدم الاعتراف أو الاعتراف الزائف ليسا مجرد إهمال إجرائي، بل ممارسة بنيوية تفرض على الفرد أو الجماعة صورة متدنية عن الذات وتحد من قدرتهما على الفعل الحر في المجال العام.

وبتطبيق هذه الأطروحة على المسيحيين في العراق، يفترض أن تجسد الكوتا والمناصب الحكومية «سياسة الاختلاف» عبر الاعتراف بالخصوصيات التاريخية والثقافية للكلدان والآشوريين والسريان والأرمن. غير أن هذا الاعتراف يصبح زائفاً عندما تستغل القوى النافذة الغطاء الدستوري لتعيين شخصيات مسيحية لا تستند إلى تفويض من قواعدها،

فيتحول الحضور الشكلي إلى وسيلة لمصادرة إرادة المكون.

ويوسّع أكسيل هونيث، أحد أبرز ممثلي الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت، هذا التصور في كتابه «نضال من أجل الاعتراف»، إذ يميّز بين ثلاثة أبعاد للاعتراف الاجتماعي:

1. الاعتراف العاطفي: الحب والروابط الأسرية.
2. الاعتراف القانوني: الحقوق والمواطنة.
3. التقدير الاجتماعي: الاعتراف بقيمة الجماعة وإسهامها.

في الحالة العراقية، يحظى المكوّن المسيحي باعتراف قانوني رسمي، من أبرز مظاهره المادة 125 من دستور عام 2005، لكنه يفتقر إلى تقدير سياسي واجتماعي فعلي. فحين تُعامل مقاعد الكوتا والمناصب المخصصة له بوصفها مغانم تُحسم عبر التجيير العددي، يتحول الاعتراف القانوني إلى ما يسميه هونيث «الاحتقار»، بما يضعف المواطنة الفاعلة ويعمّق الإقصاء والاغتراب السياسي.

الفلسفة السياسية للتمثيل: بين الوكالة الإرادية والوصاية الهيمنية

ترى هانا آرنت، في كتابها «الشرط الإنساني»، أن المجال العام هو فضاء ممارسة الحرية عبر الفعل والقول. وبذلك، لا يكون تمثيل الأقليات أصيلاً إلا عندما ينبع من قدرة المكوّن على التعبير الحر عن مصالحه وتطلعاته من دون ضغط أو هيمنة.

وعندما تحدد أصوات من خارج المكوّن المسيحي خريطته التمثيلية، يُحرم هذا المكوّن من «الفعل والقول الأصيل». عندها لا يعود النائب أو الوزير معبّراً عن ناخبيه وجغرافيتهم المهددة، بل يصبح أقرب إلى صدى للتحالفات التي أوصلته إلى المنصب، بما يفرغ الحضور المسيحي في المجال العام من مضمونه السياسي.

ويطرح ذلك سؤالاً مركزياً: مَن يمثله فعلياً النائب أو الوزير المسيحي الذي وصل بأصوات

الكتلة الأكبر: أبناء المكوّن الذين صودرت خياراتهم، أم القوى السياسية والمالية التي دعمت وصوله؟

يقود ذلك إلى ما يمكن تسميته «التمثيل بالوصاية»، إذ تفرض القوى الكبرى على المكوّن الأضعف ديموغرافياً ممثلين يدينون بالولاء للمركز النافذ أكثر من جمهورهم، فينتقل الفعل السياسي من الاستحقاق الاجتماعي إلى الاستيلاء والتسخير.

وفي هذه الحالة، تتحول التوافقية إلى نظام محاصصة لتقاسم موارد الدولة ومناصبها بين القوى الأكبر، بدلاً من أن تكون ضمانة للتعددية. وتعزز القواعد الانتخابية هذا الخلل. فمقاعد الكوتا المسيحية الخمسة تُعامل بوصفها دائرة وطنية واحدة مفتوحة أمام جميع الناخبين، ما يتيح للأحزاب النافذة تنظيم تصويت موجّه يحشد أصواتاً من خارج المكوّن لترجيح مرشحين محددين.

وللتمييز بين التمثيل والاستيلاء، تعتمد الدراسة مجموعتين من المؤشرات. يقوم «الاستحقاق التمثيلي» على شرعية مستمدة من قواعد المكوّن وكنائسه ومؤسساته الأهلية، واستقلالية برنامجية، وارتباط ديموغرافي وجغرافي. أما «الاستيلاء والاحتواء»، فيظهران في الفوز بأصوات من خارج المكوّن، والتبعية الوظيفية للقوى الداعمة، وإضعاف الهياكل الأهلية المستقلة.

وعليه، لا يعكس الصراع بين التحالفات المسيحية تنافساً حزبياً طبيعياً فحسب، بل نزاعاً على معنى التمثيل نفسه: بين مشروع يسعى إلى اعتراف أصيل وتمثيل إرادي يحمي الوجود الديموغرافي، وآخر يستثمر ثغرات التوافقية وقوانين الانتخابات لاحتواء المكوّن وتوظيف مقاعده في صراعات القوى الكبرى. ويؤسس هذا التمييز النظري لتحليل الأبعاد التاريخية والجيوسياسية والديموغرافية للصراع في المحور التالي.

التشخيص التاريخي والجيوسياسي للواقع الديموغرافي وانقسام الفاعلين المسيحيين

يمثل المسيحيون، من كلدان وآشوريين وسريان وأرمن، مكوّناً أصيلاً في تاريخ العراق السياسي والاجتماعي. غير أن مرحلة ما بعد عام 2003، بما حملته من عنف طائفي، ثم سيطرة تنظيم «داعش» على نينوى وسهلها عام 2014، أعادت تشكيل وجودهم على نحو اتسم بالتراجع العددي والتشتت الجغرافي وتزايد هشاشة التمثيل السياسي.

وتشير التقديرات الأكاديمية والوثائق الكنسية إلى انخفاض عدد المسيحيين من نحو 1.4–1.5 مليون نسمة قبل عام 2003 إلى أقل من 250 ألفاً في الوقت الراهن. وبذلك، انتقلت الهجرة من مسار تدريجي إلى نزيف وجودي يمكن تتبعه عبر ثلاث مراحل رئيسية:

1. المرحلة الأولى (2003–2010): اتسمت باستهداف الكنائس والرموز الدينية وتصاعد العنف الطائفي في بغداد والبصرة والموصل، ما دفع مئات الآلاف إلى إقليم كردستان ودول الجوار، ولا سيما الأردن وسوريا ولبنان، بوصفها محطات عبور نحو اللجوء النهائي.
2. المرحلة الثانية (آب/أغسطس 2014): شكل اجتياح تنظيم «داعش» بلدات سهل نينوى، ومنها قرقوش/بخديدا وبرطلة وتلسقف وألقوش، صدمة تاريخية؛ إذ اقتُلع أكثر من 120 ألف مسيحي من مناطقهم خلال ليلة واحدة، وأُفرغت المنطقة من سكانها الأصليين.
3. المرحلة الثالثة (2017–الوقت الراهن): على الرغم من هزيمة التنظيم وبدء إعادة الإعمار، لم تتجاوز نسبة العائدين إلى سهل نينوى 40–50%، بسبب ضعف البنية التحتية، والهواجس الأمنية، والنزاع على ملكية الأراضي ومخاطر التغيير الديموغرافي.

وأعادت موجات التهجير تشكيل الخريطة السكانية للمسيحيين في ثلاث كتل رئيسية: سهل نينوى، وإقليم كردستان، والمحافظات الوسطى، والجنوبية. فاقم هذا التشتت، إلى جانب الانكماش العددي، الانقسام داخل المجال السياسي المسيحي، الذي بات يضم اتجاهين رئيسيين يختلفان في المرجعية والأهداف وأدوات العمل:

- **الأحزاب القومية التاريخية (التيار الأصيل):** تضم كيانات نشأت قبل عام 2003 أو تزامناً مع تحولاته، وتستند إلى المظلومية القومية والتاريخية والاستقلال عن الأحزاب الحاكمة. ومن أبرزها:
  - الحركة الديمقراطية الآشورية (زوعا): من أقدم الأحزاب المسيحية القومية في العراق، ويركز خطابها على حماية الهوية الآشورية وأراضي سهل نينوى، والمطالبة بالإدارة الذاتية وتعديل النظام الانتخابي بما يضمن حصر التصويت للمكون.
  - المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري: تأسس في إقليم كردستان، وارتبط تاريخياً بتوجهات الحزب الديمقراطي الكردستاني، فيما تركز أدبياته على الشراكة وقضايا المناطق المتنازع عليها.
  - ائتلافا حمورابي وأور: يضمان شخصيات مستقلة وقومية تسعى إلى استعادة استقلال الإرادة الانتخابية المسيحية.

- **الكيانات الناشئة المتحالفة مع القوى الكبرى (حركة بابليون وشبكة نفوذها):**

تأسست حركة بابليون وجناحها المسلح، كتائب بابليون/اللواء 50 في الحشد الشعبي، بعد أحداث عام 2014. وبفضل تحالفاتها مع قوى نافذة في بغداد، ولا سيما ضمن الإطار التنسيقي، وقدراتها المالية واللوجستية، حصدت غالبية مقاعد الكوتا المسيحية في دورتي عامَي 2018 و2021.

وتجمع الحركة في خطابها بين الهوية المسيحية والاندماج في تحالفات الأغلبية السياسية في بغداد. وقد وضعها ذلك في مواجهة حادة مع الكنائس والأحزاب التاريخية، التي تتهمها بتحويل التمثيل المسيحي إلى أداة للاحتواء والاستيلاء السياسي، وخدمة أجندات من خارج المكوّن.

موقف المؤسسة الدينية (الكنيسة) وتداخل الدين بالسياسة

تؤدي الكنائس العراقية، وفي مقدمتها البطريركية الكلدانية بوصف جمهورها الكتلة المسيحية الأكبر ديموغرافياً، إلى جانب كنيسة المشرق الآشورية والكنائس السريانية، دوراً يتجاوز الشأن الروحي إلى الدفاع الاجتماعي والوطني عن بقاء المكون وحقوقه.

ويمكن تلخيص موقف هذه المؤسسات في ثلاث اتجاهات مترابطة:

1. رفض مصادرة التمثيل: عارضت البطريركية الكلدانية مراراً تجيير المقاعد المخصصة للمسيحيين لمصلحة أحزاب تعتمد على أصوات ناخبين من خارج المكون.
2. النأي بالمؤسسة الدينية عن التوظيف الحزبي: دعت الكنائس إلى عدم استخدام الاسم المسيحي في تشكيل فصائل مسلحة أو في صراعات

سياسية تعرض أمن المكون وسلامة أفراده للخطر.

3. المطالبة بالإصلاح الانتخابي: خاطبت الكنائس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمحكمة الاتحادية العليا لتعديل نظام الكوتا بما يحمي استقلال إرادة الناخبين المسيحيين.

تكشف هذه المواقف أن الأزمة التمثيلية تتجاوز التنافس على المناصب، لأنها ترتبط بتراجع ديموغرافي يضعف قدرة المكون على حماية استحقاقاته، وباختلال مؤسسي يسمح للقوى الأكبر بإعادة تشكيل تمثيله من الخارج.

فالانكماش الناتج عن التهجير والهجرة المستمرة جعل مقاعد الكوتا الخمسة أكثر عرضة لتأثير الكتل الكبرى في بغداد وأربيل، القادرة على توجيه آلاف الأصوات وحسم هوية الفائزين.

كما عمّق التفاوت بين أحزاب قومية تاريخية محدودة الموارد وكيانات ناشئة مسلحة ومتحالفة مع مراكز النفوذ الشيعية أو الكردية منطق الاستيلاء السياسي. ويمهد هذا التشخيص لتحليل الآليات الانتخابية والمؤسساتية التي تعيد إنتاج الأزمة في المحور التالي.

ديناميات الصراع الإجرائي والمؤسساتي: الكوتا والاستيلاء العابر للمكونات

لا تنشأ أزمة التمثيل المسيحي من الضعف العددي فحسب، بل من قواعد مؤسسية تفصل بين هوية المقعد ومصدر الأصوات التي تحسمه. ويحلل هذا المحور أربع حلقات مترابطة في هذه العملية: تصميم الكوتا، والتدخل القضائي، وتوزيع المناصب التنفيذية، والتنافس على الإدارة والأمن في سهل نينوى. وتوضح هذه الحلقات كيف يمكن لضمانة دستورية صُممت لحماية الأقلية أن تتحول، في ظل غياب ضوابط التمثيل، إلى مورد تفاوضي في صراع الكتل الكبرى.

أولاً: أزمة الهندسة الانتخابية ونظام الكوتا المفتوح

تكفل المادة 49/أولاً من دستور عام 2005 تمثيل مكوّنات الشعب العراقي، وقد ترجمت القوانين الانتخابية هذا الالتزام بتخصيص خمسة مقاعد للمسيحيين في بغداد ونينوى، وأربيل، ودهوك وكركوك. لكن الحماية العددية لا تكفي بذاتها؛ ففعالية الكوتا تتوقف على مَن يملك حق اختيار شاغليها، وعلى مدى ارتباط الفائزين بالجمهور الذي خُصصت المقاعد لحمايته.

تُحتسب أصوات الكوتا المسيحية على نطاق وطني، فيما لا يوجد سجل انتخابي خاص يقصر التصويت عليها على أبناء المكوّن. وينشأ عن ذلك عدم تماثل واضح: فالمقعد محدد الهوية قانوناً، لكن الهيئة الناخبة التي تختاره غير محددة مكوّناتياً.

يسمح هذا التصميم بما يمكن وصفه بـ «التصويت الموجّه العابر للمكوّنات». فالمرشح المستقل أو المنتمي إلى حزب مسيحي تاريخي يعتمد عادةً على قاعدة محدودة تُقدّر بنحو 3,000–6,000 صوت، بينما تستطيع كتلة أكبر تعويض ضعف الامتداد الانتخابي لمرشح متحالف معها عبر توجيه جزء صغير ومنظّم من ناخبيها.

لا تكمن الميزة هنا في الحجم الانتخابي المجرّد، بل في القدرة التنظيمية والمالية على نقل الأصوات بين المحافظات لخوض منافسة ذات عتبة منخفضة. وبذلك يصبح اختيار ممثل الأقلية جزءاً من استراتيجية التحالف الأكبر، لا نتيجة حصرية لتفضيلات الأقلية نفسها.

أظهرت نتائج عامَي 2018 و2021 الأثر السياسي لهذه القاعدة؛ فقد حصدت حركة بابليون أربعة من أصل خمسة مقاعد للكوتا، مستفيدةً، بحسب منتقديها، من أصوات في محافظات محدودة الحضور المسيحي، مثل ذي قار والمثنى وبابل. وفي المقابل، تستند الحركة إلى شرعية النتائج الرسمية. ومن ثم، لا يدور الخلاف حول قانونية الفوز بقدر ما

يدور حول معيار شرعيته التمثيلية: هل تكفي سلامة الإجراء، أم ينبغي أن يعكس المقعد إرادة الجمهور الذي أُنشئت الكوتا لحمايته؟

ثانياً: التحولات القضائية في عام 2024

أضافت قرارات عام 2024 طبقة جديدة من عدم اليقين. فقد ألغت المحكمة الاتحادية العليا مقاعد الكوتا في برلمان إقليم كردستان، البالغة 11 مقعداً، منها ستة للمسيحيين، قبل أن يُعاد تنظيم التمثيل بقرارات لاحقة. وأظهر هذا المسار أن ضمانات الأقليات قابلة لإعادة التعريف قضائياً عندما تكون بنيتها القانونية موضع نزاع.

وعكست ردود الفعل انقساماً في تعريف الحماية نفسها. فقد رأت الكنائس وقوى مسيحية تاريخية أن إلغاء المقاعد يضعف الوجود المؤسسي للمكوّنات، بينما اعتبر مؤيدو إعادة الهيكلة أن الصيغة السابقة كانت تعيد إنتاج نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني عبر قوائم الكوتا. وهكذا، انتقل النزاع من عدد المقاعد إلى الجهة التي تضبط قواعد الوصول إليها.

ثالثاً: الصراع على التمثيل التنفيذي

يمتد أثر الاختلال الانتخابي إلى السلطة التنفيذية فمنذ عام 2003، استقر عُرف غير مكتوب على إسناد وزارة أو موقع حكومي بارز إلى أحد ممثلي المكوّنات الصغيرة، مثل وزارة الهجرة والمهجرين أو وزارة الثقافة أو إحدى وزارات الدولة. غير أن هذا العُرف لم يقترن بآلية مستقلة لترشيح شاغلي المناصب أو مساءلتهم أمام قواعدهم.

حين تنتقل أغلبية مقاعد الكوتا إلى قوة متحالفة مع كتلة أكبر، تتحول النتيجة البرلمانية إلى مدخل للمطالبة بالوزارة والدرجات الخاصة. وتظهر هنا شرعيتان متنافستان: شرعية انتخابية تتمسك بها القوائم الفائزة، وشرعية اجتماعية تحتج بها الكنائس والأحزاب التاريخية للمطالبة بمرشح يحظى بقبول أوسع واستقلال أكبر.

توضح وزارة الهجرة والمهجرين هذا التداخل. فقد عُدَّ تولي شخصيات مرتبطة بحركة بابليون وحلفائها الوزارةَ امتداداً لنفوذها الانتخابي، فيما اتهمتها قوى مستقلة وقومية باستخدام برامج العودة والدعم لإعادة تشكيل الولاءات في بلدات سهل نينوى. وتنفي الحركة هذه القراءة، وتقدم تدخلها بوصفه استجابة لإهمال حكومي مزمن. وتكشف هذه الحالة أن غياب معايير شفافة لتخصيص الموارد يتيح تفسير الخدمة العامة باعتبارها رعاية حزبية.

رابعاً: التنافس الجيوسياسي والإداري في سهل نينوى

يشكّل سهل نينوى العقدة التي تلتقي فيها التمثيلات الانتخابية بالمصالح الأمنية والإقليمية. ففي أقضية الحمدانية وتلكيف والشيخان، تتنافس أربع مسارات: نفوذ بغداد والإطار التنسيقي والحشد الشعبي، بما فيه اللواء 50؛ ونفوذ أربيل والحزب الديمقراطي الكردستاني في المناطق المشمولة بالمادة 140، ومطالب قوى مسيحية بإدارة محلية أوسع، وبأمن تتولاه وحدات من أبناء المنطقة، ومنها وحدات حماية سهل نينوى؛ وضغوط سكانية وإدارية من مكوّنات مجاورة تثير مخاوف بشأن الطابع التاريخي لبلدات مثل برطلة وقرقوش.

بين عامَي 2018 و2024، تجسّد هذا التنافس في القائممقاميات وإدارات النواحي والمديريات الخدمية في الحمدانية وتلكيف وبرطلة. ولم تكن تغييرات المسؤولين محلية الأثر فحسب؛ إذ أعادت توزيع فرص الوصول إلى التوظيف والأراضي والخدمات وإعادة الإعمار، وربطت الإدارة اليومية بموازين النفوذ بين بغداد وأربيل والفاعلين المحليين.

خامساً: التداعيات السياسية والمجتمعية

لا تعمل هذه الآليات منفردة؛ فهي تتراكم لتنتج ست نتائج مترابطة:

1. تفكك المرجعية التمثيلية: تتنافس الكنائس والأحزاب والنواب والقوى المسلحة على تعريف مَن يملك حق التحدث باسم المكون، من دون إطار

مشترك للحسم والمساءلة.

2. اتساع فجوة المساءلة: يعتمد شاغل المقعد أو المنصب على التحالف الذي وفر الأصوات والموارد أكثر من اعتماده على جمهور محلي محدود العدد، ما يضعف الحوافز للاستجابة لأولوياته.
3. تكريس صناعة الواجهات، عبر استثمار الكتل الكبرى للانقسام الداخلي وفرض مرشحين يدينون لها بالولاء أكثر من المكون.
4. تفتيت الاستحقاق المكوناتي وتحويله من ضمانة حقوقية وطنية إلى محاصصة فئوية تضعف القدرة التفاوضية للمسيحيين.
5. إضعاف الوظيفة التنفيذية لملف النازحين، إذ يؤخر شغور المناصب أو إدارتها بالوكالة خطط العودة وإعادة الممتلكات وتوزيع الأراضي.
6. تعميق أزمة الثقة بالعمل السياسي، حين يبدو التنافس على المناصب منفصلاً عن أولويات الأمن والاستقرار الاقتصادي والخدمات.

تؤكد هذه الديناميات أن صراع التحالفات المسيحية على المناصب ليس مجرد اختلاف برامجي، بل نتيجة لهندسة انتخابية ومؤسساتية تسمح بتحويل الكوتا والدرجات الخاصة إلى أدوات نفوذ.

فغياب سجل انتخابي خاص، وضعف الاستقلال الإداري في سهل نينوى، وتسييس الدرجات الخاصة، عوامل أفرغت الحماية الدستورية من مضمونها، وحولت «الاستحقاق الوطني» إلى «استيلاء إجرائي» يخدم التحالفات الكبرى على حساب استقلال التمثيل المسيحي.

إعادة هندسة التمثيل وضمانات الحماية الدستورية

يقدم هذا المحور رؤية استشرافية وخارطة طريق إصلاحية شاملة تتأسس على الفلسفة السياسية للعدالة وتفكيك ثغرات المحاصصة التوافقية. وتنقسم خارطة الحلول إلى ثلاث نقاط رئيسة: إصلاح الهندسة الانتخابية وتوفير الحماية القانونية، تفعيل وتطوير المادتين الدستوريتين (125 و12) لتمكين الحوكمة الذاتية، ومبادرة وطنية لبناء ميثاق شرف سياسي لحماية استقلالية الأقليات.

أولاً: إصلاح التشريعات الهيكلية والهندسة الانتخابية

تُعد الخطوة الأولى والجوهرية لمعالجة ثغرة «التصويت الموجه العابر للمكونات» هي إلغاء نظام الدائرة الوطنية المفتوحة المطلقة. يتطلب الاستحقاق الفلسفي والسياسي تعديل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي عبر النص صراحة على إنشاء «سجل ناخبين بايومتري خاص للمكون المسيحي».

من خلال إتاحة الفرصة للناخبين العراقيين المسيحيين لتسجيل أنفسهم برغبة اختيارية ضمن السجل الانتخابي البايومتري المخصص للكوتا.

وإن هذا الإجراء يضمن حصر اختيار النائب المسيحي بالجمهور المسيحي حصراً؛ مما يمنع الأحزاب والكتل الكبرى من توجيه أصوات القواعد العابرة لفرض مرشحين يدينون بالولاء للكتل النافذة بدلاً من مكونهم الأصيل.

وبدلاً من جمع مقاعد الكوتا الخمسة في دائرة واحدة تُصادر فيها إرادة المحافظات، تُقدم الدراسة مقترحاً بتوزيع المقاعد النيابية جغرافياً على المناطق ذات التواجد الديموغرافي والتاريخي.

ثانياً: تفعيل الضمانات الدستورية والحوكمة الذاتية

تنص المادة (125) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 على: «يكفل هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة، كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكوّنات الأخرى...».

توصي ورقتنا هذه بضرورة تشريع «قانون الإدارة الذاتية للأقليات»، استناداً إلى هذه المادة الدستورية، بما يضمن تأسيس مجلس إداري محلي لسهل نينوى، يضم ممثلين منتخبين من أبناء المكوّنات الأصيلة (المسيحيين والشبك والإيزيديين)، لإدارة الشؤون الخدمية والتنموية والتخطيط العمراني.

فضلاً عن ذلك، توصي بتفعيل نصوص قانونية تمنع نقل ملكية الأراضي السكنية أو إحداث تغييرات سكانية وإدارية في البلدات التاريخية للمسيحيين من دون موافقة المجالس المحلية.

مع التأكيد على مأسسة الشراكة التنفيذية وصيانة الدرجات الخاصة، لتفادي تحويل المناصب الوزارية والدرجات الخاصة المخصصة للمسيحيين إلى «غنيمة حزبية» للكتل البرلمانية النافذة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يأتي:

1. تأسيس الهيئة الوطنية العليا لشؤون المكوّنات والأقليات: تكون هيئة مستقلة يرأسها ممثل عن الأقليات بالتناوب، وتُعنى بالترشيح المباشر للمناصب التنفيذية (السفراء والمديرون العامون والمستشارون).
2. اعتماد آلية التوافق المجتمعي–المؤسساتي: اشتراط الحصول على تزكية مشتركة من المؤسسات المدنية والدينية المعتمدة داخل المكوّن عند شغل المناصب الاستراتيجية ذات الصلة بحقوق المكوّن وحمايته.

ثالثاً: الاستراتيجية الوطنية والتحصين ضد الاحتواء

إن حماية المكوّن المسيحي ليست مسؤولية أبنائه فحسب، بل هي مسؤولية وطنية تقع على عاتق الكتل السياسية الكبرى في البلاد (الإطار التنسيقي، والقوى الكردستانية، والتحالفات السنية). وتوصي ورقتنا بضرورة إبرام «ميثاق شرف وطني لحماية استقلالية تمثيل الأقليات»، يتضمن الالتزامات الآتية:

1. إنهاء ظاهرة التصويت الموجّه: التزام الكتل الكبرى بعدم توجيه أعضائها وقواعدها الجماهيرية للتصويت في كوتا الأقليات.
2. احترام الخصوصية الأمنية: تسليم إدارة الملف الأمني داخل القصبات والبلدات المسيحية في سهل نينوى إلى أجهزة الشرطة الاتحادية والمحلية المكوّنة من أبناء المنطقة، وتفكيك التشكيلات المسلحة الحزبية أو دمجها.

أما على المستوى الداخلي للمكون المسيحي، فتوصي ورقتنا بضرورة العمل على ما يأتي:

1. تشكيل المجلس الاستشاري المسيحي الموحد: يجمع الكنائس بمختلف طوائفها (الكلدانية والآشورية والسريانية والأرمنية)، والأحزاب القومية التاريخية، والشخصيات النخبوية المستقلة، لصياغة خطاب سياسي ووطني موحد.
2. فصل العمل الديني عن التسييس الحزبي: الحفاظ على الاستقلالية الروحية للكنيسة مع إبقاء دورها كمراقب وموجه أخلاقي ومدافع عن الحقوق التاريخية والديموغرافية دون الانخراط في الصراعات الحزبية الضيقة.

إن هذه الرؤية الاستشرافية تؤكد أن إنقاذ التمثيل المسيحي في العراق من مأزق الاستيلاء وتحويله إلى استحقاق حقيقي يتطلب معالجة شجاعة وجريئة تتجاوز المهدئات الإجرائية الشكليّة.

فالانتقال من بيئة الهيمنة العددية إلى بيئة العدالة الهوياتية والاعتراف الفلسفي الدستوري يتطلب تشريع سجل خاص بالناخبين المسيحيين، وتفعيل المادة 125 للحوكمة الذاتية، وصيانة الخصوصية السكانية والأمنية لسهل نينوى. ومن دون هذه الحزمة من الإصلاحات البنيوية، سيبقى التمثيل السياسي المسيحي مجرد كوتا صورية تُدار من الخارج، مما يعجّل بزوال أحد أهم المكوّنات الأصيلة من الخارطة الوطنية العراقية.

الخاتمة

لقد أثبت التحليل المنهجي أن الأزمة التمثيلية للمكوّن المسيحي (من كلدان وآشوريين وسريان وأرمن) بعد عام 2003 ليست مجرد تنافس حزبي تقليدي على السلطة والمكتسبات، بل هي عَرَضٌ لنظام سياسي محاصصاتي ذي هيكل توافقي، استخدم قواعد «الديمقراطية العددية» وثغرات الهندسة الانتخابية للالتفاف على الحمايات الدستورية الممنوحة للأقليات.

الاستنتاجات

1. تحوّل مفهوم «الاعتراف السياسي» بالهوية المسيحية – الذي نادى به تشارلز تايلور، ووضعت أسسه الديمقراطية التوافقية عند آرند ليبهارت – من أداة لإنصاف الأقليات وحماية وجودها التاريخي إلى «اعتراف تضليلي». فقد فُرّغ نظام الكوتا والمناصب التنفيذية من مضمونه الفلسفي، لتُستبدل بالإرادة الحرة للجمهور المسيحي شرعيةٌ مصنوعة تُفرض عبر الوصاية السياسية للقوى الكبرى النافذة.
2. إن جعل العراق دائرةً انتخابيةً واحدةً لمقاعد الكوتا المسيحية الخمسة، مع فتح حق التصويت أمام عموم الناخبين من مختلف المحافظات والمكوّنات، أتاح نشوء ظاهرة «التصويت الموجّه العابر للمكوّنات». وقد سمحت هذه الثغرة للكتل الكبرى بضخ عشرات الآلاف من أصوات جمهورها لترجيح كفة كيانات ناشئة وموالية لها، على حساب الأحزاب القومية التاريخية والشخصيات المستقلة التي تمتلك الشرعية السوسيولوجية داخل المكوّن.
3. لم يقتصر الصراع على مقاعد البرلمان، بل امتد بحدة أكبر إلى المناصب التنفيذية (الوزارات والدرجات الخاصة)، وإلى إدارة سهل نينوى.

وقد أدى هذا الصراع إلى إضعاف السلطة المحلية الأصيلة للمسيحيين، وتسهيل إجراءات التغيير الديموغرافي الصامت في قصباتهم التاريخية، وتعميق حالة الشقاق الداخلي بين الكنائس والمؤسسات الأهلية من جهة، والتحالفات الناشئة المسلحة والمكفولة من بغداد من جهة أخرى.

4. إن استمرار حالة الاغتراب السياسي، وشعور المواطن المسيحي بأن ممثله في البرلمان أو الحكومة لا يعبّر عن تطلعاته ولا يحمي أرضه ووجوده، أدّيا إلى مضاعفة معدلات الهجرة والنزيف الديموغرافي؛ مما يهدد بتفريغ العراق من رصيده الحضاري والتنوّعي الأهم.

التوصيات

1. ضرورة تأسيس سجل انتخابي بايومتري خاص بالكوتا: من خلال مطالبة مجلس النواب العراقي والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتعديل قانون الانتخابات، واستحداث «سجل ناخبين بايومتري مخصص للأقليات». يُتاح فيه التسجيل الاختياري لأبناء المكوّن المسيحي، مع حصر حق التصويت لمقاعد الكوتا بالمقيّدين في هذا السجل حصراً، لإغلاق ثغرة التصويت الموجّه من المكوّنات الأكبر.
2. تقسيم المقاعد الخمسة للكوتا المسيحية على المحافظات وفق الثقل الديموغرافي والتاريخي (مقعدان لسهل نينوى، ومقعدان لإقليم كردستان/ أربيل ودهوك، ومقعد واحد لبغداد والجنوب)، لمنع تجميع الأصوات من محافظات خالية من الوجود المسيحي.
3. تأسيس هيئة مستقلة تُعنى بشؤون المكوّنات، تتولى وضع آليات شفافة لترشيح الكفاءات المسيحية لشغل الدرجات الخاصة (السفراء، والمديرون العامون، والمستشارون)، بعيداً عن أسلوب «الصفقات الحزبية المغلقة».
4. اشتراط تزكية شخصية الوزير أو المسؤول المسيحي من قبل التوافق الأكاديمي والمجتمعي والكنسي داخل المكوّن، لضمان ممارسته دوره بوصفه «وكيلاً إراديَّ الأصالة»، بدلاً من «وصيٍّ مسخّر».
5. تفعيل المادة 125 من الدستور العراقي.
6. تشريع قانون خاص بالإدارة الذاتية والمحلية للقوميات والمكوّنات في سهل نينوى، يمنح المجالس المحلية سلطات حقيقية لإدارة ملفات الخدمات والتخطيط العمراني والتنمية.

7. استحداث نصوص قانونية تمنع نقل ملكية الأراضي السكنية أو إحداث تغييرات سكنية إدارية في البلدات التاريخية للمسيحيين إلا بموافقة المجالس المحلية، مع تسليم الملف الأمني في سهل نينوى إلى قوات الشرطة الاتحادية والمحلية المكوّنة من أبناء المنطقة.
8. تأسيس هيئة تنسيقية تجمع المؤسسات الكنسية بمختلف طوائفها، والأحزاب القومية التاريخية، والشخصيات النخبوية المستقلة، لتشكيل خطاب سياسي ووطني يدافع عن الحقوق التاريخية بلسان واحد.
9. الحفاظ على الاستقلالية والرمزية الروحية والأخلاقية للكنيسة بوصفها صوتاً موجّهاً ومدافعاً عن الوجود، مع ترك آليات المنافسة والعمل السياسي الحزبي للقيادات المدنية والنخب النيابية المستقلة.

قائمة مصادر مختارة

1. تشارلز تايلور، سياسات الاعتراف. ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، دار النهار، بيروت، 2006.
2. أكسيل هونيث، النضال من أجل الاعتراف: القواعد الأخلاقية للصراعات الاجتماعية. ترجمة: د. جورج سليم، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2018.
3. هانا أريندت، الشرط الإنساني. ترجمة: د. هاني طبرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
4. سعد سلوم، الأقليات في العراق: الذاكرة، الهوية، التحديات، مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد، 2014.
5. سعد سلوم، عودة إلى المستقبل: التنوع وحماية الأقليات في العراق بعد داعش، مؤسسة مسارات للنشر، بغداد، 2020.
6. متي يوسف، المسيحيون في العراق المعاصر: بين مطرقة التهجير وسندان التغيير الديموغرافي، دار المشرق للنشر، أربيل، 2018.
7. إياد الجبوري، «المحاصصة السياسية وأثرها على تمثيل الأقليات في العراق بعد عام 2003»، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 58، بغداد، 2019.
8. يوسف خليل، «الكوتا الانتخابية للمكون المسيحي في العراق: بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي». مجلة الدراسات الدولية، جامعة المستنصرية، العدد 45، 2021.
9. عبد الجبار الشيخ، «التداعيات الجيوسياسية لدخول داعش على التركيبة الديموغرافية في سهل نينوى». مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 48، 2021.

10. سرجون شمعون، «الصراع الإداري والأمني في سهل نينوى وأثره على الاستقرار الديموغرافي للأقليات». مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 51، 2023.

11. دستور جمهورية العراق. (2005). الوقائع العراقية، العدد 4012 (خاصة المواد: 49، 125).

12. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 وتعديلاته. بغداد: الدائرة الإعلامية.

13. المحكمة الاتحادية العليا العراقية. (2024). القرارات والأحكام الخاصة بانتخابات برلمان إقليم كردستان وقوانين الكوتا الاتحادية. بغداد: منشورات المحكمة الاتحادية العليا.

14. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC). (2021). التقرير النهائي لنتائج انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2021: تحليل أصوات مقاعد الكوتا بحسب المحافظات. بغداد: IHEC.

15. Minority Rights Group International (MRG). No Place to Turn: The Political Marginalization of Iraq's Christian Communities. London: MRG Reports, 2022.

16. Cordesman, Anthony H. The State of Iraqi Minorities after ISIS. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2020.

17. Dodge, Toby. Iraq: Fragmented Elite and the Failure of Electoral Governance. London: International Institute for Strategic Studies (IISS), 2021.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org